# فهرس نقض رسالة (الحبل الوثيق في نصرة الصديق) للسيوطي

[نقض رسـالة « الحبل الوثيق فى نصرة الصدّيق » للحافظ جلال الدين السيوطى]

[تمـهيـد]

# نقض رسـالة
# « الحبل الوثيق في نصرة الصدّيق »
# للحافظ جلال الدين السيوطي

( السيّد حسن الحسيني
آل المجدِّد الشيرازي)

# بـسـم الله الرحمن الرحيـم

الحمد لله الذي يحقّ الحقّ بكلماته ويقطع دابر الكافرين، وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّد الأوّلين والآخرين، نبيّنا محمّدٍ وعلى آله الغرّ الكرام الطاهرين، وخِيَرة صحبه والتابعين، المقتفين لسُنّته غير محدِثين ولا مغيِّرين.

أمّا بعد:
فإنّ من مكائد القوم المخالفين أنّهم لمّا لم يسعهم إنكار ما نزل من آيات الكتاب العزيز في فضل سيّدنا وإمامنا أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام وجحده، لكثرته واشتهاره بين أهل الإسلام كافّةً(1)

---

(1) أخرج ابن عساكر عن ابن عبّاس رضي الله عنه، قال: ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالى ما نزل في عليّ.
وأخرج عنه أيضاً، قال: نزلت في عليٍ ثلاثمائة آية.
انظر: تاريخ الخلفاء ـ للسيوطي ـ: 171 ـ 172.

# ( 2 )

عمدوا إلى اختلاق ما يضاهيه في شأن أبي بكر بن أبي قحافة!
فمـمّا زعموا نزوله فيه قوله عزّ من قائل: (وسيجنّبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى)(2) الآيات، وأنّ المراد بالأتقى أبو بكر خاصة! واحتجّوا بذلك على أفضليّته على سائر الخلق بعد النبيّين صلّى الله تعالى وسلّم عليهم أجمعين!
وقد صنّف الحافظ شيخ الإسلام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي في ذلك رسالةً وَسَمَها بـ: «الحبل الوثيق في نصرة الصدّيق»(3)، فنظرنا فيها فإذا هي مبنيّة على أُسس العناد واللجاج، حائدة عن سنن المناظرة والاحتجاج، وفيها من التقوّل الصريح على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يكاد يخفى على أُولي الألباب.. (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين * ثمّ لقطعنا منه الوتين)(4).
فلَم أرَ بُدّاً من التنبيه على سقطاته، وإيقاف بغاة الحقّ على غلطاته، ونقض عُرى حبلها الخَلَق عروةً عروة، مستعيناً بالله ذي الحول والقوّة، في هذه الألوكة الموسومة بـ: انبلاج الفَلَق بانفصام عُرى الحَبْل الخَلَق، وإيّاه أسأل الهداية للحقّ والصواب، إنّه هو الكريم الوهّاب.

* * *

(2) سورة الليل 92: 17 و 18.
(3) وهي مطبوعة ضمن كتابه «الحاوي للفتاوي»، وقد اشتهر عند العامّة تلقيب أبي بكر بالصدّيق، وبنته عائشة بالصدّيقة، وعمر بالفاروق، وعثمان بذي النورين؛ ولنا رسالة حافلة في تزييف هذه الدعاوى الباطلة.
(4) سورة الحاقّة 69: 44 - 46.

# ( 3 )

## تمـهيـد :

إعلم أنّ السيوطي عمل رسالته المذكورة في ردّ كلام الشيخ شمس الدين الجوجري، الذي ادّعى أنّ الآية وإنْ نزلت في أبي بكر فإنّها عامة المعنى، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فلذلك أخذ في النيل منه والحطّ عليه بما لا ينبغي سطره هنا!
وقد ذكر في الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة الجدليّة: أنّه ما كان يليق بالجوجري في مثل هذه الواقعة(5) أن يفتي بأنّ الآية ليست خاصّة بأبي بكر ولا دالّة على أفضليّته، فيؤيّد مقالة الرافضي ويثبّته على معتقده، ويدحض حجّة قرّرها أئمّة، كلُّ فردٍ منهم أعلم بالتفسير والكلام وأُصول الفقه من مائة ألفٍ مِن مثل الجوجري!
ثمّ ازداد في تعنّته وشططه إيغالاً فقال: والله لو كان هذا القول في الآية هو المرجوح، لكان اللائق في مثل هذه الواقعة أن يفتي به، فكيف وهو الراجح؟! انتهى.
نسأل الله العافية والسلامة من الخذلان.
فانظر إلى قلّة إنصاف الرجل في محاجّته مع خصومه(6) واعجب!

---

(5) وهي التي ذكرها في مقدّمة رسالته بقوله: إنّ الأمير أزدمر حاجب الحجّاب والأمير خاير بك وقع بينهما تنازع في أبي بكر، هل هو أفضل الصحابة؟ وإنّ خاير بك قائل بذلك، وإنّ أزدمر ينكر ذلك، وإنّه طالب خاير بك بدليل من القرآن على أنّ أبا بكر أفضل؛ وإنّ خاير بك استدلّ عليه بقوله تعالى: (وسيجنّبها الأتقى) فإنّها نزلت في حقّ أبي بكر، وقد قال الله تعالى: (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم) إلى آخره!
(6) لا يخفى أنّ ممّا دعا السيوطي إلى التشنيع على الجوجري أنّه كان من أصحاب الحافظ السخاوي، الذي جرت بينه وبين السيوطي من فظائع الأقوال وشنائع

=

# ( 4 )

فها هو يوبّخ الجوجري على إيثاره الحقّ، ونطقه بالصدق والصواب، ويحمله على التفوّه بمقالة فاسدة، وكأنّه ما درى أنّ (الحقّ ينطق منصفاً وعنيداً) وأنّه أحقّ أن يتّبع، والله تبارك وتعالى يقول: (يا أيّها الّذين آمنوا اتّقوا الله وقولوا قولاً سديداً)(7).
وليس ينقضي العجب ممّن يدّعي الاجتهاد المطلق! ويزعم تجديده لأمر الدين على رأس المائة التاسعة أن يتكلّم بهذا الباطل! وكلُّ بني آدم يعرفون قبح العصبيّة وحميّة الجاهليّة، قال صلى الله عليه وآله وسلم : ليس منّا من دعا إلى عصبيّة، وليس منّا من قاتل على عصبيّة، وليس منّا من مات على عصبيّة(8).
فكيف يُؤمَن هذا ـ وأضرابه من المتشدّقين بالعلم ـ على دين الله؟! ولسانه دالع بما حكيناه!
وإذا كان هذا شأن إمامٍ كبيرٍ من أئمّتهم! فما ظنّك بالسوقة والرعيّة منهم وهم يتأسّون بساداتهم وكبرائهم؟!
والخطب الفادح أن يسنّوا لهم ذلك، ويفتحوا هذا الباب على مصراعيه.

والمسلمون بمنظر وبمسمع * لا منكر منهم ولا متفجّع

ولله درّ من قال:

أيا علماءَ السوءِ يا مِلحَ البلدْ * ما يُصلِحُ الزادَ إذا الملحُ فسدْ؟!

وقد أخذ الله على العلماء الأَمانة وتبليغ الحقّ إلى الخلق، فما هذا الإِغراء بالجهل والقبيح، والإِرغام على هجر المذهب الصحيح، المعتضد بالنصّ الصريح؟!

---

=
الأحوال ما يصكّ الأسماع وينفّر الطباع! فراجع كتب التراجم لتقف على ما كان بينهما من التنافر والتهاجم.
(7) سورة الأحزاب 33: 70.
(8) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

# ( 5 )

وَيْ! وَيْ! على العلم والتحقيق العفا إنْ كان تقرير الأَدلّة وترجيح الأَقوال بهذا النمط!
هذا، وإنّنا لنشهد بالمروءة والإنصاف لكثير من علماء القوم ممّن اتّقى الله وخشيه، فلم تأخذه فيه لومة لائم، ولم يؤثر دنياه على أُخراه، فكان حقيقاً بالاتّباع، وجديراً بالاقتفاء.. (أُولئك الّذين هدى الله فبهداهم اقتده)(9).
إذا تمهّد هذا فينبغي الشروع في ردّ كلام السيوطي ونقضه، وبيان وهنه ودحضه، والله المستعان في الأُمور كلّها، دِقّها وجِلّها، وهو المرشد للحقّ والهادي للصواب.

* * *

---

(9) سورة الأنعام 6: 90.

# ( 6 )

قال:
الفصل الأوّل: في تقرير أنّها(10) نزلت في حقّ أبي بكر.. قال البزّار في مسنده: حدّثنا بعض أصحابنا، عن بشر بن السري، ثنا مصعب بن ثابت، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، قال: نزلت هذه الآية (وسيُجنّبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى) إلى آخر السورة، في أبي بكر الصدّيق. انتهى.

أقول:

هذا خبر آحاد معلَّق، والواسطة مجهولة، وهو كافٍ في سقوطه وعدم اعتباره، فكيف إذا اشتمل إسناده على من لا يحتجّ به؟!
فأمّا بشر بن السري، فقد قال أحمد: سمعنا منه، ثمّ ذكر حديث: (ناضرة * إلى ربّها ناظرة)(11) فقال: ما أدري ما هذا؟! أيش هذا؟! فوثب به الحميدي وأهل مكّة فاعتذر، فلم يُقبل منه وزهد الناس فيه، فلمّا قدمت مكّة المرّة الثانية كان يجيء إلينا فلا نكتب عنه.
وقال ابن عديّ: له غرائب عن الثوري ومسعر وغيرهما؛ قال: ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنّه يروي عن كلّ شيخ محتمل ـ كما بترجمته في تهذيب التهذيب(12) ـ.
وكان يُرمى برأي جهم، وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن.

---

(10) يعني قوله تعالى: (وسيجنّبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى) الآيات.
(11) سورة القيامة 75: 22 - 23.
(12) تهذيب التهذيب 1|284.

# ( 7 )

وأمّا مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، فإنّ عبدالله بن أحمد حكى عن أبيه أنّه قال: أراه ضعيف الحديث، لم أرَ الناس يحمدون حديثه.
وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ضعيف.
وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء.
وقال أبو حاتم: كثير الغلط، ليس بالقويّ.
وقال النسائي: مصعب بن ثابت ليس بالقويّ في الحديث.
وقال ابن حبّان في «الضعفاء»: انفرد بالمناكير عن المشاهير، فلمّا كثر ذلك فيه استحقّ مجانبة حديثه.
وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، يستضعف.
وقال الدارقطني: ليس بالقويّ(13).
وقال الهيثمي: فيه ضعف(14).
وأمّا عبدالله بن الزبير، وما أدراك مَن ابن الزبير؟! فإنّه كان يبغض عليّاً عليه السلام وينال منه وينتقصه! وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحبّ عليّاً منافق، ولا يبغضه مؤمن(15).. وقال صلى الله عليه وآله وسلم : من سبّ عليّاً فقد سبّني، ومن سبّني فقد سبّ الله(16).

---

(13) تهذيب التهذيب 5|447 - 448، الترغيب والترهيب ـ للمنذري ـ 4|578.
(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9|51.
(15) أخرجه الترمذي عن أُمّ سلمة، وفي كتاب الإيمان من صحيح مسلم عن عليٍ عليه السلام قال: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبيّ الأُمّيّ إليَّ أن لا يحبّني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق.
ورواه خلقٌ آخرون، فراجع كتاب «فضائل الخمسة من الصحاح الستّة» 2|230 - 234.
(16) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والحاكم في المستدرك عن أُمّ سلمة رضي الله تعالى عنها، ورمز السيوطي في «الجامع الصغير» لصحّته.

# ( 8 )

وروى عمر بن شبّة وابن الكلبي والواقدي وغيرهم من رواة السِيَر، أنّه مكث أيّام ادّعائه الخلافة أربعين جمعة لا يصلّي فيها على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وقال: لا يمنعني من ذِكره إلاّ أن تشمخ رجال بآنافها!
وفي رواية محمّد بن حبيب وأبي عبيدة معمر بن المثنّى: أنّ له أُهيلَ سوءٍ ينغضون رؤوسهم عند ذِكره!(17).
وروى سعيد بن جبير أنّ عبدالله بن الزبير قال لعبدالله بن عبّاس: ما حديثٌ أسمعه عنك؟!
قال: ما هو؟
قال: تأنيبي وذمّي!
فقال: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: بئس المرء يشبع ويجوع جاره.
فقال ابن الزبير: إنّي لأكتم بغضكم أهلَ البيت منذ أربعين سنة(18).
وفي نهج البلاغة: ما زال الزبير رجلاً منّا أهلَ البيت حتّى نشأ ابنه المشؤوم عبدالله(19).
وقال عليُّ بن زيد الجدعاني: كان بخيلاً ضيّق العطاء، سيّئَ الخلق، حسوداً، كثير الخلاف، أخرج محمّد بن الحنفية، ونفى عبدالله بن عبّاس إلى الطائف(20).
وذكر المسعودي في «مروج الذهب»(21) أنّه جمع بني هاشم كلّهم في

---

(17) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ 4|62 و 20|127.
(18) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ 4|62 و 20|148.
(19) وذكره ابن عبد البرّ بترجمته من الاستيعاب 2|302 المطبوع بهامش الإصابة.
(20) الاستيعاب 2|302.
(21) مروج الذهب 3|85 ـ ط مطبعة السعادة، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ 20|146.

# ( 9 )

سجن عارم، وأراد أن يحرقهم بالنار، وجعل في فم الشِعب حطباً كثيراً فأرسل المختارُ أبا عبدالله الجَدَلي في أربعة آلاف فهزموا ابن الزبير.
قال ابن أبي الحديد(22): وعبدالله هو الذي حمل الزبير على الحرب، وهو الذي زيَّن لعائشة مسيرَها إلى البصرة، وكان سبّاباً فاحشاً يبغض بني هاشم ويلعن ويسبّ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام . انتهى.
فهل يحسن من ذي ديانة أن يركن إلى هذا الناصبيّ في رواياته وأخباره، لا سيّما ما يتعلّق منها بشأن نزول آيات الكتاب العزيز؟!
كلاّ وربِّ الراقصات إلى مِنى! كيف؟! وإنّ أُولي الألباب لَيعلمون أنّ هذا العلج متّهَم في نقله هذا، فإنّ أبا بكر جدُّه، فلم يبقَ للناصبة متشبَّث بإفكه البيّن، ولله الحمد.
هذا، مع غرابة الخبر! إذ انفرد بشر بن السري بروايته عن مصعب بن ثابت، ولم يتابعه عليه أحد، كما يشهد لذلك الطرق الثلاثة الأُخرى التي حكاها السيوطي عن تفسيرَي ابن جرير الطبري وابن المنذر وعن الآجري في (الشريعة).
مضافاً إلى أنّ عبدالله لم يشهد شيئاً ممّا حكى؛ لأنّ عتق الرقاب كان بمكّة، وهو قد وُلِد بالمدينة! فلا يُعلم عمّن أرسل ذلك!

قال:
وقال ابن أبي حاتم في تفسيره: ثنا أبي، ثنا محمّد بن أبي عمر العدني، ثنا سفيان، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، أنّ أبا بكر الصدّيق أعتق

(22) شرح نهج البلاغة 4|79.

# ( 10 )

سبعةً كلّهم يعذَّب في الله، منهم بلال وعامر بن فهيرة، وفيه نزلت: (وسيُجنّبها الأتقى) إلى آخر السورة. انتهى.

أقول:
عروة بن الزبير تابعيٌّ وُلِد في آخر خلافة عمر، فخبره هذا مرسَل وهو مردود عند الشافعي ـ إمام السيوطي ـ وكذا القاضي الباقلاّني، واختاره الغزّالي في «المستصفى»(23).

فإن قيل:
إنّ مِثلَه لا يروي إلاّ عن صحابي، فينبغي قبول مرسَلِه.

قلنا:
كلاّ! فإنّ مثل هؤلاء التابعين قد يروون عن غير الصحابي من الأعراب الّذين لا صحبة لهم، كما اتّفق لعروة هذا فيما أرسله عن بسرة حيث قال: حدّثني به بعض الحرس.
وقال الزهري ـ بعد الإرسال ـ: حدّثني به رجل على باب عبد الملك(24).
هذا، مع ما حُكي من سوء حاله، إذ كان يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم في الشِعب وجمعه الحطب ليحرقهم ويقول(25): إنّما أراد بذلك أن لا تنتشر الكلمة، ولا يختلف المسلمون، وأن يدخلوا في الطاعة فتكون

(23) المستصفى من علم الأصول 1|169.
(24) المستصفى 1|171.
(25) مروج الذهب 3|86.

# ( 11 )

الكلمة واحدة!!
(كبرت كلمة تخرج من أفواههم إنْ يقولون إلاّ كذباً).
وذكر أبو جعفر الإسكافي: أنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليٍ عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعلاً يُرغب في مثله! فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة؛ ومن التابعين عروة بن الزبير.
روى الزهري أنّ عروة بن الزبير حدّثه، قال: حدّثتني عائشة، قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أقبل العبّاس وعليٌّ، فقال: يا عائشة! إنّ هذين يموتان على غير ملّتي ـ أو قال: ديني ـ!!
وروى عبد الرزّاق عن معمر، قال: كان عند الزهري حديثان عن عروة عن عائشة في عليٍ عليه السلام ، فسألته يوماً، فقال: ما تصنع بهما وبحديثهما؟! الله أعلم بهما! إنّي لأتّهمهما في بني هاشم!

قال: فأمّا الحديث الأوّل فقد ذكرناه، وأمّا الحديث الثاني فهو أنّ عروة زعم أنّ عائشة حدّثته قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أقبل العبّاس وعليٌّ، فقال: يا عائشة! إنْ سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا؛ فنظرت فإذا العبّاس وعليُّ بن أبي طالب!(26).
وقال أبو جعفر أيضاً: قد تظاهرت الرواية عن عروة بن الزبير أنّه كان يأخذه الزمَع(27) عند ذِكر عليٍ! فيسبّه ويضرب بإحدى يديه على الاَُخرى ويقول: وما يغني أنّه لم يخالف إلى ما نهي عنه وقد أراق من دماء المسلمين

---

(26) شرح نهج البلاغة 4|63 - 64.
(27) أي: الرعدة.



ما أراق؟!(28).
وروى جرير بن عبد الحميد عن محمّد بن شيبة، قال: شهدت مسجد المدينة فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران عليّاً عليه السلام ، فنالا منه، فبلغ ذلك عليَّ بن الحسين عليهما السلام ، فجاء حتّى وقف عليهما فقال: أمّا أنت يا عروة، فإنّ أبي حاكَمَ أباك إلى الله فحَكمَ لأبي على أبيك؛ وأمّا أنت يا زهري، فلو كنت بمكّة لأريتك كير أبيك!
وروى عاصم بن أبي عامر البجلي، عن يحيى بن عروة، قال: كان أبي إذا ذكر عليّاً نال منه!(29).
وصدق الله العليّ العظيم حيث يقول: (والبلدُ الطيّبُ يَخرجُ نباتُه بإذنِ ربّه والذي خَبُثَ لا يَخرجُ إلاّ نكِداً)(30)..
(ومَثلُ كلمةٍ خبيثةٍ كشجرةٍ خبيثةٍ اجتُثّت من فوقِ الأرضِ ما لها من قَرار)(31).
فوالذي لا إله إلاّ هو لقد أوغل آل الزبير في طغيانهم، ولجَّ أُولئك المنافقون في عدوانهم، فلم يزالوا ينالون من آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويقعون فيهم على ريق لم يبلعوه، ونَفَس لم يقطعوه، ولم يألوا جهداً في ابتغاء الفتنة حتّى خرجوا بعائشة باغين على عليٍ أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وقلّبوا الاَُمور حتّى جاء الحقّ وظهر أمر الله وهم كارهون (وخَسِرَ هنالِكَ المُبْطِلُون)(32).
ولو شئنا أن نسرد لك من فضائح هؤلاء الشرذمة ومخازي ذراري

---

(28) شرح نهج البلاغة 4|.69
(29) شرح نهج البلاغة 4|.102
(30) سورة الأعراف 7: .58
(31) سورة إبراهيم 14: .26
(32) سورة غافر 40: .78



ومكاشفتهم لآل محمّد صلّى الله عليه وعليهم وسلّم في النصب والعداوة لآملينا عليك كراريس من ذلك! لكن فيما ذكرنا كفاية للمتدبِّر.
وبالجملة: فالرجل متّهم كأخيه في مثل هذه الأخبار والآثار، فلا ينبغي لذي تحصيل أن يُعير لها أُذُناً صاغية.

وأمّا ولده هشام، فمدلّس كما حكى شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر(33) عن يعقوب بن شيبة، أنّه قال: كان تساهله ـ يعني هشاماً ـ أنّه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.
قال ابن حجر: هذا هو التدليس، وأمّا قول ابن خرّاش: كان مالك لا يرضاه، فقد حكي عن مالك أشدّ من هذا. انتهى.

قلت:
هو ما حكاه الخطيب في «تاريخ بغداد»(34)، والحافظ الذهبي في «الكاشف» عن مالك، أنّه قال: هشام بن عروة كذّاب. انتهى.
وأمّا سفيان بن عيينة الهلالي، فقد كان مدلّساً أيضاً ـ كما نصّ عليه الذهبي في ميزان الاعتدال وتذكرة الحفّاظ(35) ـ.
وأمّا محمّد بن يحيى بن أبي عمر العدني، فإنّ ابن أبي حاتم حكى عن أبيه أنّه كان به غفلة، قال أبو حاتم: ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدّث به عن ابن عيينة ـ كما بترجمته في تهذيب التهذيب(36) ـ.

---

(33) تهذيب التهذيب 6|35، هدي الساري: 471.
(34) تاريخ بغداد 1|223.
(35) ميزان الاعتدال 2|170 رقم 3327، تذكرة الحفّاظ 1|264.
(36) تهذيب التهذيب 5|332.

# ( 14 )

قال:
وقال ابن جرير: حدّثنا ابن عبد الأعلى، ثنا ابن ثور، عن معمر، قال: أخبرني سعيد، عن قتادة، في قوله: (وما لأحدٍ عندَه مِن نِعمةٍ تُجزى)(37) قال: نزلت في أبي بكر، أعتق ناساً لم يلتمس منهم جزاءً ولا شكوراً، ستّة أو سبعة، منهم: بلال وعامر بن فهيرة. انتهى(38).

أقول:
هذا الحديث مرسَل أيضاً، وفي إسناده معمر بن راشد، وهو هنا روى عن سعيد بن بشير الأزدي ـ ويقال: البصري ـ وقد قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدّثك معمر عن العراقيّين فخالفه إلاّ عن الزهري وابن طاووس، فإنّ حديثه عنهما مستقيم، فأمّا أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.
قال يحيى: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام(39).
وكان من تدليسه على الضعفاء، ما حكاه ابن الأعرابي عن أبي داود، أنّه قال: كان معمر إذا حدّث أهل البصرة قال لهم: عمرو بن عبدالله، وإذا حدّث أهل اليمن لا يسمّيه ـ كما بترجمة عمرو بن عبدالله بن الأسوار اليماني

---

(37) سورة الليل 92: 19.
(38) صحّحنا الحديث من تفسير ابن جرير الطبري 30|146، لأنّه مشوّش في نسخة «الحبل الوثيق» التي بأيدينا، فليُعلم ذلك.
(39) تهذيب التهذيب 5|502.

# ( 15 )

من «تهذيب التهذيب»(40) ـ.
وفي إسناده أيضاً: سعيد بن بشير.
قال يعقوب بن سفيان: سألت أبا مسهر عنه فقال: لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكَر الحديث.
وقال سعيد بن عبد العزيز: كان حاطب ليل.
وقال عمرو بن عليّ ومحمّد بن المثنّى: حدّث عنه ابن مهدي ثمّ تركه.
وكذا قال أبو داود عن أحمد.
وقال الميموني: رأيت أبا عبدالله يضعّف أمره.
وقال الدوري وغيره عن ابن معين: ليس بشيء.
وقال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين: ضعيف.
وكذا قال النسائي وأبو داود.
وقال عليّ بن المديني: كان ضعيفاً.
وقال محمّد بن عبدالله بن نمير: منكَر الحديث، ليس بشيء، ليس بقويّ الحديث، يروي عن قتادة المنكَرات.
وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقويّ عندهم.
وقال الساجي: حدّث عن قتادة بمناكير.
وقال ابن حبّان: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه(41).
وأمّا قتادة بن دعامة السدوسي البصري، فقد كان رأساً في بدعة القدر،

---

(40) تهذيب التهذيب 4|355.
(41) تهذيب التهذيب 2|291 - 292.

# ( 16 )

قال عليّ بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إنّ عبد الرحمن يقول: اترك مَن كان رأساً في بدعة يدعو إليها، قال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي داود وعمر بن ذرّ؟! وذكر قوماً.
وقال معتمر بن سليمان عن أبي عمرو بن العلاء: كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء، يأخذان عن كلّ أحد.
وقال ابن حَبان: كان مدلّساً على قَدَرٍ فيه(42).
وقال الحافظ الذهبي في (التذكرة)(43): كان قتادة معروفاً بالتدليس.
وقال أبو داود: حدّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يَسمع منهم ـ كما بترجمته في «تهذيب التهذيب»(44) ـ.
هذا، وقد ذكر أبو جعفر الإسكافي في «نقض العثمانية»(45): أنّ بلالاً وعامر بن فهيرة إنّما أعتقهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، روى ذلك الواقديّ وابن إسحاق وغيرهما.
قال أبو جعفر: وأمّا باقي مواليهم الأربعة، فإنْ سامحناكم في دعواكم لم يبلغ ثمنهم في تلك الحال ـ لشدّة بغض مواليهم لهم ـ إلاّ مائة درهم أو نحوها، فأيّ فخر في هذا؟! انتهى.

قال:
وقال ابن إسحاق: حدّثني محمّد بن أبي عتيق، عن عامر بن عبدالله، عن أبيه، قال:

---

(42) تهذيب التهذيب 4|541 - 542.
(43) تذكرة الحفّاظ 1|123.
(44) تهذيب التهذيب 4|543.
(45) كما في شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ 13|273.

# ( 17 )

قال أبو قحافة لأبي بكر: أراك تعتق رقاباً ضعافاً، فلو أنّك إذ فعلتَ ما فعلتَ أعتقتَ رجالاً جلداً يمنعونك ويقومون دونك؟
فقال: يا أبتِ إنّي إنّما أُريد ما أُريد!
ثمّ نزلت هذه الآيات فيه: (وسيُجنّبها الأتقى * الذي يؤتي مالَه يتزكّى * وما لأحدٍ عندَه من نعمةٍ تُجزى * إلاّ ابتغاءَ وجهِ ربّهِ الأعلى * ولَسوفَ يَرضى)(46).
أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق زياد البكائي عن ابن إسحاق، وقال: صحيح على شرط مسلم. انتهى.

أقول:
يقع الكلام على هذا الخبر تارةً في إسناده، وأُخرى في متنه.
أمّا إسناده ففيه محمّد بن إسحاق بن يسار ـ صاحب «السيرة» ـ وقد تكلّموا فيه، قال مالك: دجّال من الدجاجلة؛ وقال ابن معين: ليس بحجّة؛ وقال أيضاً: ليس بذاك، ضعيف؛ وقال مرّة: ليس بالقويّ؛ وكذلك قال النسائي(47).
وقال يحيى القطّان: أشهد أنّه كذّاب؛ وقال هشام بن عروة: كذّاب ـ كما في «ميزان الاعتدال»(48) ـ.
وقال أحمد: يدلّس؛ وسأله أيّوب بن إسحاق فقال: تقبله إذا انفرد؟ قال: لا والله!

---

(46) سورة الليل 92: 17 - 21.
(47) تهذيب التهذيب 5|29 - 31.
(48) ميزان الاعتدال 3|469.

# ( 18 )

وقال الذهبي في «تذكرة الحفّاظ»(49): ليس بذاك المتقن، فانحطّ حديثه عن رتبة الصحّة.
وقال الدارقطني: لا يحتجّ به، وقال وهيب: سألت مالكاً عنه فاتّهمه، وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرحان ابن إسحاق(50) .
هذا، واعلم أنّ عتق الرقاب ـ على تقدير تسليمه ـ إنّما وقع بمكّة، وعبدالله بن الزبير وُلِد بالمدينة في السنة الأُولى من الهجرة ـ أو بعد عشرين شهراً ـ فلم يسمع من أبي قحافة ما حكاه عنه، وإنّما أرسله رأساً ولم يسنده إلى من أخذه عنه، فتنبّه!
وأمّا زياد بن عبدالله بن الطفيل البَكّائي، فقد قال فيه ابن معين: ليس بشيء؛ وقال أيضاً: كان ضعيفاً؛ وكذا قال ابن سعد.
وقال عبدالله بن عليّ بن المديني: سألت أبي عنه فضعّفه؛ وقال النسائي: ضعيف؛ وقال في موضع آخر: ليس بالقويّ؛ وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به؛ وقال ابن حبّان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد(51). انتهى.
ولا يذهب عليك أنّه لا عبرة بتصحيح الحاكم، فإنّ تساهله أعدم النفع بكتابه ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ، ولخّص الذهبي ما ورد من الموضوعات في «المستدرك» فبلغ مائة حديث(52).

---

(49) تذكرة الحفّاظ 1|173.
(50) الترغيب والترهيب 4|577.
(51) تهذيب التهذيب 2|220.
(52) راجع مقدّمة عبد الوهّاب عبد اللطيف لكتاب «تنزيه الشريعة» لابن عرّاق الكناني، ج 1 ص (م).

# ( 19 )

ثمّ إنّ متن هذا الخبر ظاهر النكارة، إذ قد ذكر أصحاب التواريخ أنّه لم يكن لأبي بكر ثروة سالفة ولا رئاسة متقدّمة، ولا لأبيه ولا جدّه، وكان في الجاهلية يعلّم الناس ويأخذ الأُجرة على تعليمه، ثمّ صار في الإسلام خيّاطاً، وليس هذا صنيع الموسرين، وكان أبوه شديد الفقر والمسكنة، حتّى أنّه كان يؤجر نفسه للناس في أُمور خسيسة! فكان ينادي على مائدة عبدالله بن جُدعان ويطرد عنها الذبّان(53) بأجر طفيف، وفي ذلك يقول أُميّة ابن أبي الصلت في مرثيّة ابن جُدعان:

له داعٍ بمكّة مشمعل * وأخر فوق دارته ينادي
إلى ردحٍ من الشيزى ملاء * لُباب البُرّ يلبك بالشهادِ(54)

فمن أين انتقل الغنى إلى أبي بكر؟! ومن أين اجتمع له ذلك المال؟!

ولوكان غنيّاً لكفى أباه آكل الذبّان!(55)
وحسبك في معرفة ضيق عيش أبي بكر وصاحبه ما أخرجه مسلم في صحيحه(56) عن أبي هريرة، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالا:

(53) شرح نهج البلاغة 13|275.
(54) تاج العروس من جواهر القاموس 5|296.
(55) كأنّ أبا قحافة كان مشهوراً بذلك، فقد أخرج الدولابي في الكنى والأسماء 1|202 أنّ أبا طالب عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أطعِمني من عنب جنّتك؟ وأبو بكر جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال أبو بكر: حرّمها الله الكافرين؛ فقال أبو طالب: فلأبي قحافة آكل الذبّان تدّخرها؟! انتهى.
وقال السيّد الحميري رحمه الله:

أترى صهاكاً وابنها وابن ابنها * وأبا قحافة آكِلَ الذبّانِ
كانوا يَرون، وفي الأُمور عجائبٌ * يأتي بهنّ تصرُّفُ الأزمانِ
أنّ الخلافةَ في ذؤابة هاشم * فيهم تصيرُ وهيبةَ السُلطانِ

(56) صحيح مسلم ـ كتاب الأشربة ـ باب جواز استتباعه غيره... إلى آخره.



الجوع يا رسول الله! ـ وساق الحديث إلى قوله: ـ فلمّا أن شبعوا ورووا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر: والذي نفسي بيده، لتُسألنّ عن هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بيوتكم الجوعُ ثمّ لم ترجعوا حتّى أصابكم هذا النعيم.
فإذا كان هذا حال أبي بكر بالمدينة ـ وقد فتح الله تعالى على المسلمين من الفتوح والغنائم ما استغنوا به ـ فما ظنّك به إذ كان بمكّة؟!
على أنّك لو تأمّلت وأنصفت لأذعنت بانتفاء النسبة بين مَن أعتق نفراً من العذاب الدنيوي ـ على تقدير ثبوته ـ وبين مَن أعتق مَن لا يحصي عددهم إلاّ الله من العذاب الأبدي، فهذا القسم الأخير حلية أمير المؤمنين عليه السلام ، الواضحة براهينها، اللائح يقينها دون أبي بكر وغيره ممّن قصر عن مجده الشامخ، وشرفه الباذخ، الذي تعدّى ذُرى الأفلاك، وزاحم شرف الأملاك(57).

قال:
وقال ابن جرير: حدّثني هارون بن إدريس الأصمّ، ثنا عبد الرحمن بن محمّد المحاربي، ثنا محمّد بن إسحاق، عن محمّد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصدّيق، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، قال: كان أبو بكر الصدّيق يعتق على الإسلام بمكّة، فكان يعتق نساءً إذا أسلمن؛ فقال له أبوه: أيْ بُنيّ! أراك تعتق أُناساً ضعفاء، فلو أنّك أعتقت رجالاً جلداً يقومون معك ويمنعونك ويدفعون عنك؟! فقال: أيْ أبتِ إنّما أُريد ما عند الله.
قال: فحدّثني بعض أهل بيتي أنّ هذه الآية نزلت فيه: (فأمّا مَن

(57) بناء المقالة الفاطميّة في نقض الرسالة العثمانية: 92.



أعطى واتّقى * وصدّق بالحسنى) إلى قوله: (وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجزى * إلاّ ابتغاءَ وجهِ ربّه الأعلى)(58).
انتهى.

أقول:
هذا هو حديث ابن إسحاق المتقدّم، وقد قضينا الوطر من الكلام عليه، ورواه عبد الرحمن بن محمّد بن زياد المحاربي هنا عنه.
قال أبو حاتم: صدوقٌ إذا حدّث عن الثقات(59)، ويروي عن المجهولين أحاديث منكَرة فيفسد حديثه.
وقال عثمان الدارمي: ليس بذاك.
وقال العجلي: كان يدلّس.
وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: بلغنا أنّه كان يدلّس(60).

قال:
وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، ثنا منصور بن أبي مزاحم، ثنا ابن أبي الوضّاح، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن مسعود: أنّ أبا بكر الصدّيق اشترى بلالاً من أُميّة بن خلف وأُبَيّ بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه لله، فأنزل الله: (والليل إذا يغشى) إلى آخرها في أبي بكر وأُميّة بن خلف. انتهى.

---

(58) سورة الليل 92: 5 - 20.
(59) وهنا حدّث عن ابن إسحاق - كما ترى -.
(60) تهذيب التهذيب 3|416 - 417.



أقول:
إسناد هذا الحديث مشتمل على من لا يحتجّ به.
فأمّا منصور بن أبي مزاحم بشير التركي، فإنّ أحمد بن أبي يحيى حكى عن ابن معين: أنّه ليس به بأس إذا حدّث عن الثقات(61)، لكنّه هنا حدّث عن أبي سعيد المؤدّب محمّد بن مسلم بن أبي الوضّاح، وقد قال البخاري: فيه نظر(62).
وأمّا يونس بن أبي إسحاق السبيعي، فكان الإمام أحمد يضعِّف حديثه عن أبيه - كما هنا -.
وحكى عنه ابنُه عبدالله: أنّ حديثه مضطرب؛ وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به - كما بترجمته في تهذيب التهذيب(63) -.
وأمّا أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي الكوفي، فإنّه لم يسمع عبدَالله بن مسعود ألبتّة؛ لأنّ ابن مسعود توفّي سنة اثنتين وثلاثين، وأبو إسحاق وُلِد فيها - على ما في «الكاشف» للذهبي - وفي اللباب: أنّه وُلِد سنة تسع وعشرين! وأنت خبير بأنّه لا يتحقّق سماعٌ حينئذٍ، فحديثه عن ابن مسعود مرسَل بلا ريب.
هذا، مع ما ذكروا في حقّه من كونه مدلّساً، وقال ابن المديني في (العلل): قال شعبة: سمعت أبا إسحاق يحدّث عن الحارث بن الأزمع بحديث فقلت له: سمعتَ منه؟ فقال: حدّثني مجالد عن الشعبي عنه.
قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجلٍ قلت له: هذا أكبر

---

(61) كما بترجمته من تهذيب التهذيب 5|543.
(62) تهذيب التهذيب 5|289.
(63) تهذيب التهذيب 6|274.

منك؟ فإن قال: نعم، علمت أنّه لقي، وإن قال: أنا أكبر منه، تركته.
وقال معن: أفسد حديث أهل الكوفة الأعمشُ وأبو إسحاق ـ يعني للتدليس ـ(64).
وروى عن عمر بن سعد قاتلِ الحسين عليه السلام وشمر بن ذي الجوشن لعنه الله تعالى(65)؛ قال ابن معين: كيف يكون مَن قتل الحسين عليه السلام ثقة(66).
هذا، واعلم أنّ جميع ما ذكرناه هنا يأتي بحذافيره في الحديث الذي أورده السيوطي بعد هذا، فلم نرَ وجهاً للتطويل بإعادته، والله المستعان.

قال:
وفي تفسير البغوي: قال سعيد بن المسيّب: بلغني أنّ أُميّة بن خلف قال لأبي بكر الصدّيق في بلالٍ حين قال: أتبيعنّيه؟ قال: نعم أبيعه بقسطاس ـ عبدٌ لأبي بكر ـ صاحب عشرة آلاف دينار وغلمان وجوارٍ ومواشٍ، وكان مشركاً يأبى الإسلام، فاشتراه أبو بكر به، فقال المشركون: ما فعل ذلك أبو بكر ببلال إلاّ ليدٍ كانت لبلال عنده، فأنزل الله: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى). انتهى.

أقول:
لسنا نعلم عمّن بلَغَ ابنَ المسيّب هذا البلاغ لنـنظر في شأنه!

---

(64) تهذيب التهذيب 4|358 - 359.
(65) ميزان الاعتدال 2|311 .
(66) الكاشف ـ للذهبي ـ 2|311.

# ( 24 )

فإن قال قائل:
إنّ الشافعي احتجّ بمراسيله.

قلنا:
مع أنّ ذلك لو ثبت لم يكن حجّة على غيره، فإنّ البلقيني حكى في «محاسن الاصطلاح» عن الماورديّ في «الحاوي» أنّ الشافعي اختلف قوله في مراسيل سعيد، فكان في القديم يحتجّ بها بانفرادها، ومذهبه في الجديد أنّه كغيره(67). انتهى.
ثمّ ليعلم أنّ الحديثين المتقدّمين الصريحين في شراء أبي بكر بلالاً، وكذا بلاغ ابن المسيّب، يدفعها ما رواه ابن عبد البرّ في «الاستيعاب»(68) بترجمة بلال بن رَباح الحبشي مؤذّن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال: حدّثنا أبو محمّد عبدالله بن محمّد، قال: نا محمّد بن بكر، قال: نا أبو داود، قال: قُرئَ على سلمة بن شبيب ـ وأنا شاهد ـ قال: نا عبد الرزّاق، قال: نا معمر، عن عطاء الخراساني، قال: كنت عند سعيد بن المسيّب فذكر بلالاً، فقال: كان شحيحاً على دينه، فإذا أراد المشركون أن يقاربهم قال: الله الله! فلقي النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر فقال: لو كان عندنا مال اشترينا بلالاً.
قال: فلقي أبو بكر العبّاسَ بن عبد المطّلب فقال لسيّدته: هل لكِ أن تبيعيني عبدَك هذا قبل أن يفوتَكِ خيرُه وتُحرمي ثمنَه؟ قالت: وما تصنع به؟!

---

(67) حاشية العطّار على شرح «جمع الجوامع» للجلال المحلّي 2|203 - 204.
(68) الاستيعاب 1|143 - 144، أسد الغابة 1|243.

# ( 25 )

إنّه خبيث وإنّه.. قال: ثمّ لقيها فقال مثل مقالته، فاشتراه العبّاس، فبعث به إلى أبي بكر فأعتقه... إلى آخره.
فتبيّن بهذا أنّ غاية ما هنالك أنّ أبا بكر تولّى عتق بلال فحسب، وأنّ الذي دفع ثمنه إنّما هو العبّاس رضي الله عنه ، ويؤيّد ذلك ما مرّ ويأتي من ضيق عيش أبي بكر، وقلّة ذات يده، وشدّة فقره ومسكنته، وكذا ما في هذا الأثر من رجوعه إلى عمّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شراء بلال، فليس في مثل هذا الإعتاق فضلٌ فضلاً عن أن ينزل فيه قرآنٌ يُتلى إلى يوم القيامة!

قال:
وفي تفسير القرطبي: روى عطاء والضحّاك عن ابن عبّاس، قال: عذّب المشركون بلالاً فاشتراه أبو بكر برطلٍ من ذهب من أميّة بن خلف وأعتقه، فقال المشركون: ما أعتقه أبو بكر إلاّ ليدٍ كانت عنده، فنزلت: (وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزى). انتهى.

أقول:
إنّ الضحّاك بن مزاحم لم يثبت له سماع من أحدٍ من الصحابة ـ كما قيل ـ، وأنكر جماعةٌ أن يكون لقي ابنَ عبّاس وسمع منه، منهم مشاش السلمي وعبد الملك بن ميسرة وشعبة.
وقال أبو أُسامة، عن المعلّى، عن شعبة، عن عبد الملك، قلت للضحّاك: سمعتَ من ابن عبّاس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدّثه عمّن أخذته؟! قال: عن ذا وعن ذا(69).

---

(69) تهذيب التهذيب 2|572.

# ( 26 )

وأمّا عطاء، فإنْ كان روي عنه هذا فقد روي عنه غيره!
أخرج الثعلبي في تفسيره بسنده عن عطاء، قال: كان لرجلٍ من الأنصار نخلة، وكان يسقط من نخلها في دار جاره، وكان صبيانه يتناولونه، فشكا ذلك إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم : بعنيها بنخلة في الجنّة؛ فأبى!
فخرج فلقيه أبو الدحداح فقال له: هل لك أن تبيعَنيها بحبس ـ يعني حائطاً ـ؟ فقال: هي لك!
فأتى النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، أتشتريها منّي بنخلة في الجنّة؟
قال: نعم، هي لك؛ فدعا النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم جارَ الأنصاري فقال: خذها.
فأنزل الله تعالى: (والليل إذا يغشى) إلى قوله: (إنّ سعيكم لشتّى) أبو الدحداح والأنصاري صاحب النخلة، (فأمّا من أعطى واتّقى) أبو الدحداح (وصدّق بالحسنى) يعني: الثواب، وأنّ (الأشقى) صاحب النخلة، قال: (وسيُجنّبها الأتقى) يعني: أبا الدحداح (الذي يؤتي ماله يتزكّى) أبو الدحداح (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى) يكافئه بها، يعني: أبا الدحداح.
فكان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يمرّ بذلك الحبس وعذوقه دانية فيقول: عذوق وأيّ عذوقٍ لأبي الدحداح في الجنّة! انتهى.
ومثل هذا لا يقال من قِبل الرأي، وإنّما يكون عن رواية، وقد أرسل الإمام الطبرسي رحمه الله في «مجمع البيان»(70) عن عطاء أنّ اسم الرجل أبو الدحداح.
وروى نحوه الواحدي في «أسباب النزول» والسيوطي في «لباب

(70) مجمع البيان 5|501، زاد المسير 9|147 و 148.

# ( 27 )

النقول»(71)عن ابن عبّاس رضي الله عنه ، قال: إنّ رجلاً كانت له نخلة فرعها في دار رجلٍ ـ وساق القصّة إلى قوله: ـ ثمّ ذهب الرجل فلقي رجلاً هو ابن الدحداح(72) كان يسمع الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، أتعطيني ما أعطيت الرجلَ نخلةً في الجنّة إنْ أنا أخذتها؟ قال: نعم؛ فذهب الرجل فلقي صاحب النخلة فساومها منه.
قال: ثمّ ذهب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، إنّ النخلة قد صارت في ملكي فهي لك.
فذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى صاحب الدار فقال: إنّ النخلة لك ولعيالك، فأنزل الله تبارك وتعالى: (والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلّى * وما خلق الذكر والأُنثى * إنّ سعيكم لشتّى). انتهى.
وروى ابن أبي حاتم عن ابن عبّاس نحوه مطوّلاً مبهماً فيه: أبو الدحداح(73).
وأرسل الرازي في تفسيره الكبير 31|202 في قوله تعالى: (لا يَصْلاها إلاّ الأَشقى)(74) قال: نزلت في أُميّة بن خلف وأمثاله الّذين كذّبوا محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم والأنبياء قبله. انتهى.
فلم يذكر شيئاً ممّا ذكروه من عتق العبيد بمكّة، ولو كان لذكره.
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي الدحداح الأنصاري من «الإصابة»(75): روى أحمد(76) والبغوي والحاكم من طريق حمّاد بن سلمة،

(71) أسباب النزول: 254 ـ ط البابي الحلبي، لباب النقول في أسباب النزول: 211.
(72) كذا، والمشهور «أبو الدحداح» كما تقدّم ويأتي.
(73) الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور 6|357.
(74) سورة الليل 92: 15.
(75) الإصابة في تمييز الصحابة 4|59.
(76) مسند أحمد 3|146.

# ( 28 )

عن ثابت، عن أنس: أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، إنّ لفلان نخلة وأنا أُقيم حائطي بها، فَأْمُرْهُ أن يعطيني حتّى أُقيم حائطي بها؛ فقال له النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم : أعطه إيّاها بنخلة في الجنّة؛ فأبى!
قال: فأتاه أبو الدحداح فقال: بِعني نخلتك بحائطي، قال: ففعل؛ فأتى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله! ابتعتُ النخلة بحائطي، فاجعلها له فقد أعطيتكها؛ فقال: كم من عذق رداح لأبي الدحداح في الجنّة ـ قالها مراراً ـ.
قال: فأتى امرأته فقال: يا أُمّ الدحداح! أُخرجي من الحائط، فإنّي قد بعته بنخلة في الجنّة؛ فقالت: ربح البيع ـ أو كلمة تشبهها ـ. انتهى.
وقال ابن عبد البرّ بترجمة أبي الدحداح في «الاستيعاب»(77): روى عقيل عن ابن شهاب، أنّ يتيماً خاصم أبا لبابة في نخلة، فقضى بها رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي لبابة، فبكى الغلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي لبابة: اعطه نخلتك؛ فقال: لا؛ فقال: اعطه إيّاها ولك بها عذق في الجنّة؛ فقال: لا؛ فسمع بذلك أبو الدحداح فقال لأبي لبابة: أتبيع عذقك ذلك بحديقتي هذه؟ قال: نعم؛ فجاء أبو الدحداح رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله! النخلة التي سألتَ لليتيم إنْ أعطيتُه إيّاها ألي بها عذق في الجنّة؟ قال: نعم. انتهى.
وحكى الشهابان الخفّاجي والآلوسي(78) عن السدّي: أنّ سورة الليل نزلت في أبي الدحداح الأنصاري، وذلك أنّه

كان في دار منافق نخلة يقع منها في دار يتاميً في جواره بعض بلح فيأخذه منهم، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : دعها لهم ولك بدلها نخل في الجنّة؛ فأبى! فاشتراها أبو الدحداح بحائطها وقال

---

(77) الاستيعاب 4|61 .
(78) عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية البيضاوي) 8|367، روح المعاني 30|147.



للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : أهبها لهم بالنخلة التي في الجنّة؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : افعل؛ فوهبها، فنزلت. انتهى.

قلت:
مجموع هذه النقول ـ على اختلاف خصوصيّاتها ـ تدلّ على أنّ للقصّة أصلاً أصيلاً وأنّها سبب النزول، ويؤخذ من ذلك أنّ سورة الليل مدنيّة، فحينئذٍ لا يمكن التعلّق بها في قصّة عتق العبيد بمكّة، ولا الاحتجاج بها على أفضلية أبي بكر.
وقد اختلفوا في مكّيّتها ومدنيّتها، فالجمهور على أنّها مكّيّة، وقال عليّ بن أبي طلحة: مدنيّة(79)، وقيل: بعضها مكّيّ وبعضها مدنيّ(80)، وقال صاحب الميزان رحمه الله : إنّ السورة تحتمل المكّيّة والمدنيّة بحسب سياقها(81).
فظهر بذلك أنّ دعوى السيوطي: توارد خلائق من المفسّرين لا يحصون على أنّها نزلت في أبي بكر، وكذا أصحاب الكتب المؤلّفة في المبهمات، وزَعْم الآلوسي أنّ ذلك روي بأسانيد صحيحة(82).. بل تجرُّؤ أبي الفرج ابن الجوزي البكري في «زاد المسير»(83) على إرسال دعوى إجماع المفسّرين على أنّ المراد بالأتقى في الآية أبو بكر إرسال المسلّمات.. ممّا لا يقام له وزن ألبتّة، لِما عرفت من أنّ دعواهم معارَضة بمثلها، مضافاً إلى اتّفاق الشيعة ـ وهم شطر الأُمّة ـ على نزولها في أبي الدحداح الأنصاري،

---

(79) الإتقان 1|44.
(80) روح المعاني 30|147.
(81) الميزان في تفسير القرآن 20|302.
(82) روح المعاني 30|147.
(83) زاد المسير في علم التفسير 9|152.



فلا ينعقد إجماع على تلك الدعوى ـ مع اختلاف العامّة أنفسهم فيها ـ إلاّ من شرذمة النواصب، وليس يعتدّ بشيء من أباطيلهم.
على أنّ ابن الجوزي حاطب ليل لا يدري ما يخرج من رأسه! وقد كثر اعتراض الناس عليه(84) لكثرة أغاليطه في تصانيفه، فكان يصنّف الكتابَ ولا يعتبره، وينقل من المصنَّفات من غير أن يكون متقِناً لذلك العلم من جهة الشيوخ والبحث، ولهذا نُقل عنه أنّه قال: أنا مرتّب ولستُ بمصنِّف(85).
ثمّ إنّك لو تأمّلت سياق الآيات لتحقّقت أنّها بقصّة أبي الدحداح أشبه، إذ لا يقال لمن يؤذي عبده كأُميّة بن خلف إنّه بخيل ولا إنّه كذّب وتولّى، وإنّما البخيل ذاك الذي بخل بنخلته فلم يبعها بنخلة في الجنّة وكذّب بعِدَة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتولى عنه، وهو صاحب النخلة ـ كما مرّ ـ فهو المعنيّ بالأشقى في قوله تعالى: (لا يصلاها إلاّ

الأَشقى) فتنبّه(86).

* * *

---

(84) فتح الملك العليّ: 160.
(85) راجع مقدمة «تنزيه الشريعة المرفوعة» ج1 ص (م) نقلاً عن ذيل طبقات ابن ابي يعلى، وانظر: تذكرة الحفاظ 4\ 1347.
(86) الصوارم المهرقة: 303.

## تتمة

# تـتـمّــة

أخرج الحميري في «قرب الإسناد»(87) عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول في تفسير (والليل إذا يغشى): إنّ رجلاً من الأنصار كان لرجلٍ في حائطه نخلة، وكان يضرُّ به، فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فدعاه فقال: أعطني نخلتك بنخلة في الجنّة؛ فأبى! فبلغ ذلك رجلاً من الأنصار يكنّى أبا الدحداح، فجاء إلى صاحب النخلة فقال: بعني نخلتك بحائطي فباعه، فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، قد اشتريت نخلة فلان بحائطي؛ قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فلَكَ بدلها نخلة في الجنّة.. الحديث.
ورواه القمّي في تفسيره مرسَلاً مضمراً.
وقد تبيّن أنّ نزول سورة الليل في أبي الدحداح مرويٌّ من طرق الفريقين، فينبغي الأخذ به والتعويل عليه؛ لأنّه ممّا وقع عليه الاتّفاق دون غيره، والله الموفّق والمستعان.

* * *

---

(87) قرب الإسناد: 355 - 356.

# ( 31 )

ثمّ إنّ السيوطي عقد فصلاً آخر لتضعيف ما أفتى به الجوجري، وذكر فيه أربعة وجوه، ثلاثة منها جدليّة ينبغي أن تطوى ولا تروى!
وأمّا الوجه الرابع الذي ردّ به عليه من جهة التحقيق ـ كما قال ـ فهو ما ذكره بقوله:
قال البغوي في «معالم التنزيل»: يريد بـ: (الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى) يطلب أن يكون عند الله زكيّاً، لا رياءً ولا سمعةً ـ يعني أبا بكر الصدّيق في قول الجميع ـ؛ وقال ابن الخازن في تفسيره: (الأتقى) هنا أبو بكر الصدّيق في قول جميع المفسّرين؛ وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: أجمع المفسّرون منّا على أنّ المراد بـ: (الأتقى) أبو بكر، وذهبت الشيعة إلى أنّ المراد به عليٌّ، فانظر إلى نقل هؤلاء الأئمّة الثلاثة إجماع المفسّرين على أنّ المراد بـ: (الأتقى) أبو بكر، لا كلّ تقيّ. انتهى.
أقول:
لا نقيم لإجماعهم وزناً؛ لِما انكشف من حال الأحاديث والآثار التي ليس لها من الحقيقة مسيس، ولا من القوّة والمتانة رسيس، فلا ينعقد على دعواهم إجماع إلاّ إجماعاً هو أوهن من بيت العنكبوت.
وأمّا عزو الرازي إلى الشيعة بأسرهم نزول الآية في حقّ عليّ بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام فافتراء ظاهر، وقد عرفت قولهم في ذلك.
نعم، حكى هو في تفسيره(88) عن بعض الشيعة الاستدلال على ذلك بقوله تعالى: (ويؤتون الزكاة وهم راكعُون)(89)، بتقريب أنّ قوله عزّ من

---

(88) التفسير الكبير 31|204.
(89) سورة المائدة 5: 55.

# ( 32 )

قائل: (الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى) إشارة إلى ما في تلك الآيـة.
لكن ليس هذا قولاً لهم قاطبة، وإنّما هو شيء احتمله بعضهم، وكأنّه مأخوذ ممّا رواه البرقي عن إسماعيل بن مهران، عن أيمن بن محرز، عن أبي بصير، عن أبي عبـدالله عليه السلام ـ من حديث ـ قال:
وأمّا قوله تعالى: (وسيُجنّبها الأتقى) قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومَن تبعه، و (الذي يؤتي ماله يتزكّى) قال: ذاك أمير المؤمنين عليه السلام وهو قوله: (ويؤتون الزكاة وهم راكعون) وقوله: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى) فهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ليس لأحدٍ عنده نعمة تجزى، ونعمته جارية على جميع الخلق صلوات الله عليه. انتهى.
قلت:
أيمن بن محرز مجهول الحال، فالرواية ضعيفة، وهي من قبيل الجري والتطبيق دون التفسير ـ كما قال صاحب الميزان رحمه الله(90) ـ.
ونحو ذلك الاستئناس بقوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حبّه مسكيناً ويتيماً وأسيراً * إنّما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً)(91) الوارد في حقّ عليٍ عليه السلام ، فقد يقال: إنّه يناسب قوله: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى * إلاّ ابتغاء وجه ربّه الأعلى) لكن لا يُنمى ذلك إلى الشيعة طرّاً؛ فافهم.
هذا، وقد حكى الفخر الرازي في تفسيره(92) عنهم أنّ قوله تعالى في

---

(90) الميزان في تفسير القرآن 20|308.
(91) سورة الإنسان 76: 8 و 9.
(92) التفسير الكبير 31|146.

# ( 33 )

سورة الأعلى: (ويتجنّبها الأشقى * الذي يصلى النار الكبرى)(93) نزل في الوليد وعتبة وأُبَيّ.
قال: وأنت تعلم أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. انتهى.

قلت:
هذا الكلام جارٍ بعينه فيما نحن فيه، ويستفاد منه أنّ (الأتقى) في الآية ليس أفعل تفضيل، وإلاّ لَما صدق الوصف على الثلاثة؛ لأنّ (أفعل) التي للتفضيل موضوعة لتفرّد الموصوف بالصفة وأنّه لا مساوي له فيها ـ كما قال السيوطي أيضاً ـ فهي كقوله تعالى: (أصحاب الجنّة يومئذٍ خير مستقرّاً وأحسن مقيلاً)(94)، وعلى فرض إرادة خصوص (الأتقى) و(الأشقى) فإنّ الاتّقائية والإشقائية نسبيّة، فأبو بكر مثلاً أتقى بالنسبة إلى أُميّة بن خلف، لا أنّه كذلك مطلقاً، وإلاّ لزم أن يكون (الأشقى) في سورتَي الليل والأعلى واحداً.. وليس كذلك.
هذا، مع أنّ ابن أبي الحديد المعتزلي ـ وليس هو ممّن يُتّهم في أبي بكر ـ حكى عن بعضهم أنّ السورة نزلت في مصعب بن عمير(95)، فمع احتمال هذا القول ـ على الأقلّ ـ وكذا ما سلف من القول بنزولها في أبي الدحداح لا يتأتّى الجزم بنزولها في أبي بكر؛ فتأمّل جيّداً.

قال:
وقال الأصبهانيّ في تفسيره: خصّ الصَلْي بالأشقى والتجنّب بالأتقى

---

(93) سورة الأعلى 87: 11 و 12.
(94) سورة الفرقان 25: 24.
(95) شرح نهج البلاغة 13|273.

# ( 34 )

ـ وقد عُلم أنّ كلّ شقيٍّ يصلاها، وكلّ تقيٍّ يُجنَّبها، لا يختصّ بالصَلْي أشقى الأَشقياء، ولا بالنجاة أتقى الأَتقياء ـ لأَنّ الآية واردة في الموازنة بين حالتَي عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين، فأُريدَ أن يبالغ في صفتَيهما المتناقضتين، فقيل: الأَشقى، وجُعل مختصّاً بالصَلْي، كأنّ النار لم تُخلق إلاّ له، وقيل: الأَتقى، وجُعل مختصّاً بالنجاة، كأنّ الجنّة لم تُخلق إلاّ له. انتـهى.

قال السيوطي:
وهذا صريح في أنّ المراد بـ: (الأَتقى) أتقى الأَتقياء على الإِطلاق لا مطلق التقيّ، وأتقى الأَتقياء على الإِطلاق بعد النبيّين أبو بكر الصدّيق! انتـهى.

أقول:
دلّ كلام الأَصبهاني على أنّ صيغة (أفعل) هنا ليست على ظاهرها من التفضيل، بل (الأَشقى) هنا بمعنى الشقيّ، و (الأَتقى) بمعنى التقيّ لمكان التعليل المذكور في كلامه خلافاً لما أصرّ عليه السيوطي ومن تابعه على ذلك.
وأمّا قول الأَصبهاني: «لأَنّ الآية واردة في الموازنة...» فيردّ عليه أنّ الموازنة المذكورة متوقّفة على كون (أفعل) هنا للتفضيل، وقد دلّ قوله: «وقد عُلم أنّ كلّ شقيٍّ يصلاها...» وقوله: «فأُريدَ أن يبالغ في صفتيهما المتناقضتين، فقيل: الأَشقى... وقيل: الأَتقى...» على أنّ (أفعل) هنا ليست للتفضيل ـ كما ذكرنا آنفاً ـ.
هذا، مع أنّ كون (أفعل) هنا للتفضيل متوقّف على ثبوت إرادة

# ( 35 )

الموازنة بين حالتَي عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين، ودونه خرط القتاد، لِما عرفتَ في شأن نزول الآيات، وما أرسله الإِمام الرازي عن ابن عبّاس رضي الله عنه ـ كما مرّ ـ فالاستدلال لكلّ من الأَمرين دوريّ.
وممّا ذكرنا يظهر لك ما في كلام السيوطي، حيث أخذ من تقرير الأَصبهاني أنّ (أفعل) هنا للتفضيل، وأنّ المراد بـ (الأَتقى) أتقى الأَتقياء على الإِطلاق وتطبيق ذلك على أبي بكر.
وقد يقال: لا يخلو إمّا أن يُراد بـ (الأَتقى) أتقى الأَتقياء على الإِطلاق، أو مَن هو أتقى من بعض المؤمنين.
فأمّا الأَوّل، فلا ريب أنّ ذاك لم يكن ولا يكن إلاّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإجماع أهل الإِسلام.
وأمّا الثاني، فإنّا لا نسلّم دخول علي عليه الصلاة والسلام في ذلك البعض حتّى يكون أبو بكر أفضل منه! بل نقطع بخروجه عليه السلام ـ على تقدير كون المراد بـ (الأَتقى) ابن أبي قحافة ـ لأنّه نفس النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كما دلّ عليه قوله عزّ سلطانه في آية المباهلة: (وأنفسنا وأنفسكم)(96) فيخرج عليه السلام كما خرج صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك البعض.
ومعلوم بالضرورة أنّ الأكرم عند الله تعالى على الإِطلاق هو الذي يكون أتقى من جميع المؤمنين لا من بعضهم، وإذا تطرّق التخصيص إلى (الأَتقى) سقط الاستدلال ـ كما قال قاضي القضاة التستري رحمه الله(97) ـ.
وأيضاً: فإنّ صحّة السؤال عن كون أبي بكر أتقى المؤمنين جميعاً أو بعضهم، ومن كلّ الوجوه أو من بعضها، دليلٌ على عدم دلالة الآية على أنّه أتقى الخلق وأفضلهم بعد النبيّين صلّى الله وسلّم عليهم أجمعين؛ فتنبّه!

---

(96) سورة آل عمران 3: 61.
(97) الصوارم المهرقة: 304.

# ( 36 )

قـال:
وقال النسفي في تفسيره: (الأتقى) الأكمل تقوىً، وهو صفة أبي بكر الصدّيق.
قال: ودلّ على فضله على جميع الأُمّة، قوله تعالى: (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم)(98).
وقال القرطبي في تفسيره: قال ابن عبّاس: (الأتقى) أبو بكر الصدّيق، وقال بعض أهل المعاني: أراد بـ: (الأشقى) و (الأتقى) الشقيَّ والتقيَّ، كقول طرفـة:

تمنّى رجالٌ أنْ أموتَ وإنْ أمتْ * فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأَوحدِ

أي : واحد ووحيد، فوضع (أفعل) موضع (فعيل). انتهى.
قال السيوطي: وهذا الذي نقله عن بعض أهل المعاني هو الذي أفتى به الجوجري عادلاً عن قول جميع المفسّرين إلى قول بعض أهل النحو. انتـهى.

أقـول:
كلام النسفي مصادره ظاهرة ودعوىً بلا بيّـنة، ولله شرف الدين البوصيري حيث يقول:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها * بيّـناتٍ أبنـاؤها أدعيـاءُ

فلا ينبغي الإصغاء إليه، ولا التعريج عليه.
وأمّا ما حكاه القرطبي عن ابن عبّاس، فقد تقدّم عن حبر الأُمّة

---

(98) سورة الحجرات 49: 13.

# ( 37 )

ما يدفعه، فراجع ثمّة إنْ شئت.
وفي «تنوير المقباس في تفسير ابن عبّاس»(99): (الأشقى) الشقيّ، و (الأتقى) التقيّ.
وأمّا ما نقله عن بعض أهل المعاني، فسيأتي بيان شواهده إن شاء الله تعالى، وكونه المتعيّن في المقام.
وأمّا تهجّم السيوطي على الجوجري ورميه بالعدول عن قول جميع المفسّرين إلى قول بعض أهل النحو.
فيقال عليه: إنّه لم يتّفق المفسّرون من أهل نحلته ـ فضلاً عن غيرهم ـ على رأي واحدٍ، بل ذهب إلى كلٍّ من القولين فريق، وكم منهم مَن اختار القول الآخر، كالسيوطي المعترِض في «تفسير الجلالين»(100) حيث قال: (لا يصلاها) يدخلها (إلاّ الأشقى) بمعنى الشقيّ؛ قال: (وسيجنّبها) يبعّد عنها (الأتقى) بمعنى التقيّ.
وقال في تفسير سورة الأعلى(101): (الأشقى) بمعنى الشقيّ، أي: الكافر. انتهى.
وما أصدق المثل السائر في حقّه: «رمتني بدائها وانسلّت»!

قـال:

وكذا نقل ابن جرير في تفسيره هذه المقالة عن بعض أهل العربيّة، ثمّ قال: والصحيح الذي جاءت به الآثار عن أهل التأويل أنّها في أبي بكر، بعتقه مَن أعتق مِن المماليك ابتغاء وجه الله.

---

(99) تنوير المقباس ـ المطبوع بهامش الدرّ المنثور ـ 6|312 و 314.
(100) تفسير الجلالين 2|563.
(101) تفسير الجلالين 2|554.



قال السيوطي:
فأنت ترى هذه النقول تنادي على أنّ الذي أفتى به الجوجري مقالةً في الآية لبعض النحويّين، مشى عليها بعض المصنّفين في التفسير، وأنّ الذي وردت به الآثار وقاله المفسّرون من السلف وصحّحه الخلف اختصاصها بأبي بكر إبقاءً للصيغة على بابها؛ هذا بيان رجحان ذلك من حيث التفسير. انتـهى.

أقـول:
اختلط على السيوطيّ كلام ابن جرير الطبري في «جامع البيان» ونحن ننقل لك عبارته لتقف على حقيقة ما ذهب إليه.
قال ـ بعدما حكى عن بعض أهل العربيّة قولاً في قوله تعالى: (الذي كذّب وتولّى) وقوله: (وسيجنّبها الأتقى) ـ(102): يقول ـ يعني الحقّ سبحانه ـ: وسيوقى صَلْي النار التي تلظى التقيّ، ووضع (أفعل) موضع (فعيل) كما قال طرفة:

تمنّى رجالٌ أنْ أموتَ وإنْ أمتْ * فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأَوحدِ

انتـهى.
وهذا صريح في أنّ ذلك مختاره، وأنّه لم ينقله عن بعض أهل العربيّـة!
وإذا كان هذا مذهب إمام مفسّريهم ومقدَّمهم ـ في ذا الشأن ـ من دون مُدافع ولا نكير، فكيف تسنّى للسيوطي أن يعزو الإجماع إلى المفسّرين وهم

---

(102) جامع البيان في تفسير القرآن 30|145.



مختلفون في ذلك؟! (إنْ هذا إلاّ اختلاق).
وأمّا قوله: وكذا نقل ابن جرير في تفسيره هذه المقالة عن بعض أهل العربيّة، ثمّ قال: والصحيح الذي جاءت به الآثار...
فإنّ ذلك ممّا يقوّي الريب في نقول السيوطي، إذ ربط بين شيئين لا تعلّق بينهما! وابتدع عبارةً تعضد مذهبه، وينبغي حكاية كلام ابن جرير لتطّلع على تلبيسه..

قال ـ بعد أن نقل عن بعض أهل العربية قولاً في تأويل قوله عزّ من قائل: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى) -(103):
وهذا الذي قاله الذي حكينا قوله من أهل العربيّة، وزعم أنّه ممّا يجوز هو الصحيح الذي جاءت به الآثار عن أهل التأويل، وقالوا: نزلت في أبي بكر بعتقه من أعتق. انتهى.
ثمّ طفق يذكر من قال ذلك، وأين هذا من العبارة التي لفّقها الرجل؟! فإنّ كلام ابن جرير هنا صريح في تعيّن ما حكاه من قول بعض أهل العربيّة في هذا المقام وأنّه هو الصحيح، فانظر واعجب لا سيّما من مثل هذا المجدّد الذي أرعد وأبرق وادّعى الدعاوي الطويلة العريضة!! وهذا طرف من شطحاته وزلّاته ـ كما ترى ـ.. نسأل الله السلامة.

قال:
وأمّا من حيث أُصول الفقه والعربيّة فأقول: قول الجوجري: «إنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» فرع أن يكون في اللفظ عموم حتّى يكون العبرة به، والآية لا عموم فيها أصلاً ورأساً، بل هي نصٌّ في الخصوص. انتهى.

---

(103) جامع البيان 30|146.



أقول:
سيأتي منّا تحقيق الكلام في أنّ الآية هل فيها عموم أم لا؟ وهناك يُحصحِص الحقُّ ويسفر عن محضه إن شاء الله، لكن ينبغي أن يُعلم أنّ جماعة ممّن تقدّموا السيوطي وممّن تأخّروا عنه ادّعوا العموم في الآية.
* قال القفّال: نزلت هذه السورة في أبي بكر وإنفاقه على المسلمين، وفي أُميّة بن خلف وبُخله وكفره بالله، إلاّ أنّها وإنْ كانت كذلك لكنّ معانيها عامّة للناس، ألا ترى أنّ الله تعالى قال: (إنّ سعيكم لشتّى)(104) وقال: (فأنذرتكم ناراً تلظّى)(105).
قال: ويُروى عن علي عليه السلام أنّه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة، فقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقعدنا حوله فقال: ما منكم نفس منفوسة إلاّ وقد علم الله مكانها من الجنّة والنار؛ فقلنا: يا رسول الله! أفلا نتّكل؟ فقال: اعملوا، فكلٌّ ميسَّرٌ لِما خُلق له (فأمّا من أعطى واتّقى * وصدّق بالحسنى * فسنيسّره لليسرى)(106)؛ فبان بهذا الحديث عموم هذه السورة. انتهى(107).
* وقال النيسابوري في «غرائب القرآن»(108): إنْ كان المراد بـ (الأشقى) هو أبو سفيان أو أُميّة، وبـ (الأتقى) هو أبو بكر، فلا إشكال،

---

(104) سورة الليل 92: 4.
(105) سورة الليل 92: 14.
(106) سورة الليل 92: 5 ـ 7.
(107) تفسير الفخر الرازي 31|197.
(108) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تفسير النيسابوري) 30|104 المطبوع بهامش تفسير الطبري.



وتتناول الآية غيرَهما من الأشقياء والأتقياء بالتبعيّة، إذ لا عبرة بخصوص السبب. انتهى.
وقال ابن كثير في تفسيره(109): لا شكّ أنّه ـ يعني أبا بكر ـ داخل فيها ـ أي الآيات ـ وأَوْلى الأُمّة بعمومها، فإنّ

لفظها لفظ العموم وهو قوله تعالى: (وسيجنّبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكّى * وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى). انتهى.
* وقال الشهاب الخفّاجي في «عناية القاضي»(110): وخصوص السبب لا ينافي عموم الحكم واللفظ ـ كما توهّمه الجوجري هنا ـ.
نعم، يقتضي الدخول فيه دخولاً أوّليّاً. انتهى.
* وقال أبو الثناء شهاب الدين الآلوسي في «روح المعاني»(111): المراد بـ (من أعطى) إلى آخره.. وبـ (من بخل) إلى آخره.. المتّصف بعنوان الصلة مطلقاً وإنْ كان السبب خاصاً، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. انتهى.
فأنت ترى أنّ الجوجري له سلفٌ في ذلك ولم ينفرد بمقالته! فما كان ينبغي للسيوطي أن يعنّفه ويعذله بنحو قوله: هذا شأن من يلقي نفسه في كلّ وادٍ؛ وغير ذلك من ضروب العتب والملام، كأنّ الرجل أحدث في الإسلام حدثاً، أو أورد فيه فتقاً ـ والعياذ بالله ـ.

قال:
وبيان ذلك من وجهين:

---

(109) تفسير ابن كثير 30|556.
(110) عناية القاضي وكفاية الراضي 8|369.
(111) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 30|149.

# ( 42 )

أحدهما: أنّ العموم إنّما يستفاد في مثل هذه الصيغة من (أل) الموصولة أو التعريفيّة، وليست (أل) هذه موصولة قطعاً؛ لأنّ (الأتقى) أفعل تفضيل، و(أل) الموصولة لا توصل بأفعل التفضيل بإجماع النحاة، وإنّما توصل باسم الفاعل والمفعول، وفي الصفة المشبَّهة خلاف، وأمّا أفعل التفضيل فلا توصل به بلا خلاف.
وأمّا التعريفيّة فإنّما تفيد العموم إذا دخلت على الجمع، فإن دخلت على مفرد لم تفده ـ كما اختار الإمام فخر الدين ـ، ومن قال: إنّها تفيده فيه قيّده بأن لا يكون هناك عهد، فإن كان لم تفده قطعاً.
هذا هو المقرَّر في علم الأُصول، و (الأتقى) مفرد لا جمع، والعهد فيه موجود، فلا عموم فيه قطعاً، فعُلم بذلك أنّه لا عموم في (الأتقى) فتأمّل، فإنّه نفيسٌ فتح الله به عليَّ تأييداً للجناب الصدّيقي. انتهى.

أقول:
تأمّلنا كلامه فوجدناه قد أسّس بنيانه على شفى جرفٍ هارٍ، وذلك أنّه ظنَّ أنّ (أفعل) هنا للتفضيل اغتراراً بالصيغة! ونحن نبيّن لك زلّته في ذلك، لتعرف أنّه لم يمحّص المسألة كما كان ينبغي له، وإنّما عوّل فيها على مَن أحسن الظنّ به من أصحاب الكتب المصنَّفة في التفسير والكلام.
إعلم: أنّ (أفعل) قد تستعمل في موضع (فاعل) و (فعيل) ولا يراد بها التفضيل.
حكى محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(112) عن أبي عبيدة، أنّه قال: إنّ (الأشقى) هنا ـ يعني في سورة الليل ـ بمعنى الشقيّ، والمراد به

---

(112) مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل: 374.

# ( 43 )

الكافر، والعرب تستعمل (أفعل) في موضع (فاعل) ولا تريد به التفضيل. انتـهى.
قلـت: ويجري الكلام بعينه في (الأتقى).
وقال أيضاً في قوله تعالى: (وهو أهون عليه) (113)(114): معناه وهو هيّن عليه، وقد جاء في كلام العرب (أفعل) من غير تفضيل، ومنه قولهم في الأذان: (الله أكبر) أي: الله كبير في قول بعضهم، وقال الفرزدق:

إنّ الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا * بيتـاً دعائمُـه أعزُّ وأطولُ

أي: عزيزة طويلة.
وقال معن بن أوس المزني:

لعَمرك ما أدري وإنّي لأَوْجَلُ * على أيّنا تعدو المنيّـةُ أوّلُ

أي: وإنّي لوجل.
وقال آخر:

أصبحتُ أمنحك الصدودَ وإنّني * قَسَماً إليك مع الصدودِ لأَمْيَـلُ

أي: لمائل.
وقال آخر:

تمنّى رجالٌ أنْ أموتَ وإنْ أَمُتْ * فتلكَ سبيلٌ لستُ فيها بأَوْحَدِ

أي: بواحـد. انتـهى.
وذكر الطبري نحو ذلك في تفسير قوله تعالى: (وهو أهون عليـه)(115).

---

(113) سورة الروم 30: 27.
(114) مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل: 268 - 269.
(115) جامع البيان 21|24 - 25.

# ( 44 )

وجوّز أبو العبّاس شهاب الدين الفيّومي في خاتمة «المصباح المنير»(116): أن يكون (أفعل) بمعنى اسم الفاعل، فينفرد بذلك الوصف من غير مشارك فيه.
قال ابن الدهّان: ويجوز استعمال (أفعل) عارياً عن اللام والإضافة و (مِن)، مجرَّداً عن معنى التفضيل، مؤوَّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة، قياساً عند المبرّد سماعاً عند غيره، قال:

قبحتم يا آلَ زيدٍ نَفَرَا * أَلأَمُ قومٍ أصغَراً وأكبَرا

أي: صغيراً وكبيراً.
ومنه قولهم: نصيب أشعر الحبشة، أي: شاعرهم، إذ لا شاعر فيهم غيره؛ ومنه ـ عند جماعة ـ قوله تعالى: (وهو أهون عليه) أي: هيّن، وزيدٌ الأَحسن والأَفضل، أي: الحسن والفاضل؛ ويقال لأخوين مثلاً: زيدٌ الأَصغر وعمرو الأَكبر، أي: الصغير والكبير؛ وعلى هذا المعنى (يوسف أحسن إخوته) أي: حسنهم. انتهى.
وقد تبيّن من جميع ما مرّ أنّ (أفعل) هنا ليست للتفضيل، وأنّ الآيات عامّة في الأَتقياء والأَشقياء، غير مختصّة بأبي بكر وأُميّة بن خلف أو أبي سفيان بن حرب ـ كما زعموا ـ.
وظهر أيضاً الجواب عن قول السيوطي: بأنّ من جنح من أهل العربيّة إلى أنّها ـ يعني صيغة (أفعل) هنا ـ للعموم احتاج إلى تأويل (الأَتقى) بالتقيّ، وهذا مجاز قطعاً، وهو خلاف الأَصل، فلا يُصار إليه إلاّ بدليل ولا دليل يساعده، بل الدليل يعارضه، وهو الأَحاديث الواردة في سبب النزول وإجماع المفسّرين. انتهى.

---

(116) المصباح المنير: 709.

# ( 45 )

فإنّا قد بيّنّا تعيّن هذا التأويل في المقام حذراً من ترتّب المحذورات الباطلة واللوازم الفاسدة على إجراء (أفعل) على ظاهره من التفضيل.
وأمّا الأَحاديث المفتراة فقد زيّفناها، والإِجماع المزعوم أبطلناه، ولم نُبقِ لهم مُسْكَةً على دعواهم.
وممّا قرّرنا تعرف أنّ (أل) هنا تعريفيّة دخلت على مفرد، وقد اختلفوا في أنّ المفرد المحلّى بها هل يفيد العموم أم لا؟ كما اختلف المثبتون في أنّ ذلك بالوضع أم بالإِطلاق بمقتضى مقدّمات الحكمة.
والحقّ: إفادته العموم، وهو اختيار الغزّالي والآمدي وحكاه عن الشافعي والأَكثر، ونقله الفخر الرازي عن الفقهاء والمبرّد والجبّائي، ونقله العضد في شرح المختصر عن المحقّقين من دون إشعار بخلاف فيه بينهم.
وقال نجم الأَئمّة المحقّق الرضيّ رضي الله عنه في «شرح الكافية»(117): كلّ اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كلّ، فيُنظر ذلك الاسم، فإن لم تكن معه قرينة حاليّة ولا مقاليّة دالّة على أنّه بعضٌ مجهولٌ من كلّ فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلّى بها لاستغراق الجنس. انتهى.
وقال السعد التفتازاني في «المطوّل»(118): اللفظ إذا دلّ على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج، فإمّا أن يكون لجميع الأَفراد أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضية ـ لعدم دليلها ـ وجب أن يكون للجميع، وإلى هذا ينظر صاحب «الكشّاف» حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى: ( إنّ الإِنسان لفي

---

(117) شرح الكافية 2|129.
(118) المطوّل: 81 ـ ط إسطنبول سنة 1330 هـ.

خسرٍ)(119) أنّه للجنس، وقال في قوله تعالى: (إنّ الله يحبّ المحسنين)(120): إنّ اللام للجنس فيتناول كلَّ محسن. انتهى.
وأمّا قول السيوطي: إنّ من قال إنّها تفيده فيه قيّده بأن لا يكون هناك عهد، فإنْ كان لم تفده قطعاً، فهو حقّ، بَيْد أنّك دريت أنّ شيئاً من تلك الأحاديث والإجماعات لم يثبت، فلا يستقرّ عهد ليمنع من انعقاد العموم.
على أنّ عهده منقوضٌ بعهدٍ آخر، أعني قصّة أبي الدحداح مع صاحب النخلة ـ كما أخرجها في «لباب النقول» ـ.
وممّا ذكرنا يظهر وجه اندفاع كلامه في الوجه الثاني بحذافيره، لابتنائه على القول بأنّ (أفعل) هنا للتفضيل، وقد أوقفناك على بطلانه وفساده، والله المستعان.

قال:
وقد قرّر الإمام فخر الدين اختصاص الآية بأبي بكر والاستدلال بها على أفضليّته بطريق آخر، فقال:
أجمع المفسّرون منّا على أنّ المراد بـ (الأتقى): أبو بكر، وذهب الشيعة إلى أنّ المراد به عليٌّ عليه السلام ، والدلالة النقلية تردّ ذلك وتؤيّد الأوّل.
وبيان ذلك: أنّ المراد من هذا (الأتقى) أفضل الخلق، لقوله تعالى: (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم) والأكرم هو الأفضل، فالأتقى المذكور هنا هو أفضل الخلق عند الله، والأُمّة مجمعة على أنّ أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إمّا أبو بكر وإمّا عليٌّ عليه السلام ، ولا يمكن حمل الآية على

---

(119) سورة العصر 103: 2.
(120) سورة البقرة 2: 195، وسورة المائدة 5: 13.



عليّ عليه السلام ، فتعيَّن حملها على أبي بكر.
وإنّما لم يمكن حملها على عليٍّ عليه السلام ؛ لأنّه قال عقيب صفة هذا الأتقى: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى) وهذا الوصف لا يصدق على عليٍّ عليه السلام ؛ لأنّه كان في تربية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأنّه أخذه من أبيه فكان يطعمه ويسقيه ويكسوه ويربّيه، فكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منعماً عليه نعمة يجب جزاؤها.
أمّا أبو بكر فلم يكن للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليه نعمة دنيوية، بل أبو بكر كان ينفق على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنّما كان للرسول صلى الله عليه وآله وسلم نعمة الهداية والإرشاد إلى الدين، وهذه نعمة لا تجزى لقوله تعالى: (لا أسألكم عليه أجراً)(121) والمذكور ها هنا مطلق النعمة، بل نعمة تجزى، فعُلم أنّ هذه الآية لا تصلح لعليٍّ عليه السلام .
وإذا ثبت أنّ المراد بهذه الآية مَن كان أفضل الخلق، وثبت أنّ ذلك الأفضل من الآية إمّا أبو بكر وإمّا عليٌّ عليه السلام ، وثبت أنّ الآية غير صالحة لعليٍّ عليه السلام ، تعيّن حملها على أبي بكر، وثبت دلالة الآية أيضاً على أنّ أبا بكر أفضل الأُمّة. انتهى.

أقول:
لا يخفى أنّ الرازي بنى برهانه على مقدّمات فاسدة، ومعلوم بالضرورة أنّ ما يُبنى على الفاسد فاسد لا محالة؛ ولذا قال الآلوسي(122): إنّه أتى بما لا يخلو عن قيل وقال.

---

(121) سورة الأنعام 6: 90، سورة هود 11: 51، سورة الشورى 42: 23.
(122) روح المعاني 30|153.

# ( 48 )

فأمّا قوله: «ذهب الشيعة...».
فقد بيّنّا لك زيفه فيما سلف(123).
وأمّا قوله: «إنّ المراد من هذا الأتقى أفضل الخلق...».
فإنّا ذكرنا فيما مضى أنّ (أفعل) هنا ليست للتفضيل، ولا بأس أن نورد في هذا المقام كلامَ سيّدنا الشريف العلاّمة الطباطبائي رحمه الله في ردّ شبهة الرازي ومن قلّده في ذلك، ليسفر الصبح لذي عينين، وينكشف عن قلبك الرَين، وإنّه والله لنفيس، فاشدد به يديك، وعضّ عليه بناجذيك.
قال ـ أجزل الله مثوبته ـ(124): المراد بـ (الأتقى) من هو أتقى من غيره ممّن يتّقي المخاطر، فهناك من يتّقي ضيعة النفوس كالموت والقتل، ومن يتّقي فساد الأموال، ومن يتّقي العدم والفقر فيمسك عن بذل المال وهكذا، ومنهم من يتّقي الله فيبذل المال، وأتقى هؤلاء الطوائف من يتّقي الله فيبذل المال لوجهه، وإنْ شئت فقل: يتّقي خسران الآخرة فيتزكّى بالإعطاء.
فالمفضَّل عليه للأتقى هو من لا يتّقي بإعطاء المال وإن اتّقى سائر المخاطر الدنيوية أو اتّقى الله بسائر الأعمال الصالحة، فالآية عامّة بحسب مدلولها غير خاصّة، ويدلّ عليه توصيف (الأتقى) بقوله: (الذي يؤتي ماله) إلى آخره، هو وصف عامّ، وكذا ما يتلوه، ولا ينافي ذلك كون الآيات أو جميع السورة نازلة لسبب خاصّ كما ورد في أسباب النزول.
قال رحمه الله: وأمّا إطلاق المفضّل عليه بحيث يشمل جميع الناس من طالح أو صالح، ولازمه انحصار المفضَّل في واحدٍ مطلقاً أو واحدٍ في كلّ عصر، ويكون المعنى: وسيُجنّبها من هو أتقى الناس كلّهم، وكذا المعنى في نظيره:

---

(123) انظر صفحة 37 و 38.
(124) الميزان في تفسير القرآن 20|306.

# ( 49 )

لا يصلاها إلاّ أشقى الناس كلّهم، فلا يساعد عليه سياق آيات صدر السورة، وكذا الإنذار العامّ الذي في قوله: (فأنذرتكم ناراً تلظّى) فلا معنى لأن يقال: أنذرتكم جميعاً ناراً لا يخلّد فيها إلاّ واحد منكم جميعاً، ولا ينجو منها إلاّ واحد منكم جميعاً. انتهى.
وأمّا قوله: «وهذا الوصف لا يصدق على عليٍ عليه السلام ؛ لأنّه كان في تربية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ...».
فيقال عليه: إنّ توهّمه العموم في الآية حمله على التفوّه بذلك، حيث ظنّ أنّ المراد بقوله عزّ من قائل: (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى) أن لا يكون عنده نعمة يكافئَ عليها أعمّ من أن يكون ذلك الأحد من الّذين آتاهم النعمة أم لا، وهذا خلاف الظاهر، إذ لم يكن أبو بكر نفسه كذلك قطعاً، كيف؟! وقد كان في حجر تربية والديه كما كان عليٌّ عليه السلام في تربية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم في حجر تربية عمّه أبي طالب رضي الله عنه ، بل لا يكاد يوجد على وجه البسيطة من لا يكون لأحدٍ في حقّه حقٌّ نعمةٍ من طعام أو شراب ونحوهما، فليس المقصود في الآية ـ والله أعلم ـ نفي خصوص نعمة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، بل نفي نعمة كلّ من آتاه النعمة، أي لا يكون عنده لأحدٍ من الّذين آتاهم النعمة نعمة تجزى(125) ـ كما هو ظاهر ـ.
وأمّا قوله: «بل كان أبو بكر ينفق على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ...».
فهو بيت القصيد، وعليه تدور رحى استدلال الفخر الرازي التيميّ البكري بالآية على أفضليّة أبي بكر بن أبي

**قحافة!**
**وينبغي بسط المقال في هذا المجال، لتنكشف لك حقيقة الحال وتعرف الرجال بالحقّ لا الحقّ بالرجال، فنقول:**

---

**(125) الصوارم المهرقة: 305 - 306.**

# ( 50 )

**قد مرّ عليك آنفاً أنّ أبا بكر لم يكن موسراً ذا ثروة، وكيف يُدّعى له الإنفاق الجليل؟! وقد باع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعيرين عند خروجه إلى يثرب وأخذ منه الثمن في مثل تلك الحال الشديدة!(126)، فمَن لم تسمح نفسه بثمن بعيرين، لا يُظنّ به أن ينفق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وينعم عليه ألبتّة!**
**أم كيف يجوز أن يدّعى لأبي بكر بذل المال؟! وقد أشفق أن يقدّم بين يدي نجواه صدقةً يسيرة! وترك أهل المحاويج بلا شيء يوم الهجرة، وأخذ ماله معه وكان خمسة آلاف أو ستّة آلاف درهم! كما رواه أحمد عن أسماء بنت أبي بكر(127)، ورواه الحاكم وصحّحه على شرط مسلم(128).**
**وأين كان عن ابنته أسماء إذ زوّجها من الزبير، وكان فقيراً لا يملك غير فرسه؟! فكانت تخدم البيت وتسوس الفرس وتدقّ النوى لناضحه وتعلفه وتستقي الماء، وكانت تنقل النوى على رأسها من أرض الزبير التي أقطعها إيّاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي على ثُلثي فرسخ من منزلها! كما رواه أحمد والبخاري ومسلم(129).**
**هذا، مع أنّ أصل دعوى الإنفاق عليه صلى الله عليه وآله وسلم يكذّبها قوله تعالى في سورة الضحى ـ وهي مكّيّة ـ (ووجدك عائلاً فأغنى)(130).**

---

**(126) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ 13|274، صحيح البخاري: باب هجرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة، الكامل في التأريخ 2|49، تاريخ الطبري 2|102 و 104.**
**(127) مسند أحمد 6|350.**
**(128) المستدرك على الصحيحين 3|5.**
**(129) مسند أحمد 6|347، صحيح البخاري: باب الغيرة من كتاب النكاح، صحيح مسلم: كتاب النكاح ـ باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق، دلائل الصدق 2|130 وص 399 - 400.**
**(130) سورة الضحى 93: 8.**

# ( 51 )

**ثمّ يقال لهم: خبِّرونا عن هذا الإنفاق أين كان؟! بمكّة أم بالمدينة؟!**
**فإن قالوا: كان في مكّة.**
**قيل لهم: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذ ذاك غنيّاً بمال أُمّ المؤمنين خديجة رضي الله تعالى عنها، التي تُضرب بكثرة مالها الأمثال، وكان ينفق منه على من شاء في أوّل النبوّة.**
**وإن قالوا: كان ذلك بالمدينة.**
**قيل لهم: إنّ الله سبحانه وتعالى قد أغناه بما فتح عليه من الفتوح والغنائم، ففي أيّ الوقتين احتاج إلى مال ابن أبي قحافة يا أُولي الألباب؟!**
**ولأولياء أبي بكر أحاديث في هذا الباب يروونها، وضرورة العقل تشهد ببطلانها، فلا نطيل بذِكرها، وفيما ذكرناه غُنية وكفاية لمن أخذت بيده العناية.**
**وأمّا قوله: «وهذه النعمة لا تُجزى لقوله تعالى: (لا أسألكم عليه أجراً)...».**

فهو واضح البطلان، بيّن الفساد، كيف؟! وإنّ قوله تعالى: (قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودّة في القربى)(131) نصٌّ صريح في ثبوت المطالبة بالأَجر والجزاء ـ أعني مودّة ذوي القربى ـ وهو استثناء من عموم نفي سؤال الأَجر على تبليغ الرسالة، فثبتت المطالبة بالجزاء موجبةً جزئيّة، فكيف يقال إنّ نعمة الهداية والإِرشاد إلى الدين لا تُجزى؟!

* * *

---

(131) سورة الشورى 42: 23.



## تنبيه

استدلّ الفخر الرازي في تفسيره الكبير(132) بقوله تعالى: (وما أسألكم عليه من أجر)(133) وأنت خبير بأنّ هذه الآية مخصَّصة بآية المودّة في القربى، فتنبّه.
هذا، وقد تبيّن لك أنّ السيوطي لم يبذل وسعه وجهده في تحقيق المسألة، وكان الأَوْلى له قبل الكتابة أن ينظر كتب التفسير وغيرها ممّا يحتاج إليه في هذا الشأن، ويتعب كلّ التعب، ويجدّ كلّ الجدّ، ويعتزل الراحة والشغل، ولا يسأم ولا يضجر، ويدع الفتيا تمكث عنده الشهر والشهرين والعام والعامين، فإذا وقف على متفرّقات كلام الناس في المسألة، ونظر وحقّق، وأورد على نفسه كلّ إشكال، وأعدّ له الجواب المقبول، حطم حينئذٍ على الكتابة، وحكم بين الأَُمراء، وفصل بين العلماء! وأمّا الاستعجال في الجواب والكتابة بمجرّد ما يخطر بباله، أو يظهر في بادئ الرأي مع الراحة والاتّكال على الشهرة فإنّه لا يليق!
وليته التزم بذلك إذ عذل به الجوجري ونسي نفسه، والله تعالى يقول: (أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم)(134) وقال عزّ من قائل عظيم: ( يا أيّها الّذين آمنوا لِم تقولون ما لا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون)(135) فما أحراه بقول أبي الأَسود الدؤلي رحمه الله:

---

(132) التفسير الكبير 31|204.
(133) سورة الشعراء 26: 109 و 127 و 145 و 164 و 180.
(134) سورة البقرة 2: 44.
(135) سورة الصفّ 61: 2 و 3.

يا أيّها الرجل المعلِّمُ غيرَه * هلاّ لنفسك كان ذا التعليمُ
تصف الدواء مِن السقام لذي الردى * ومن الردى قد كنتَ أنت سقيمُ
لا تنهَ عن خُلقٍ وتأتي مثلَه * عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ
وابدأ بنفسك فانهَها عن غيّها * فإذا انتهتْ عنه فأنتَ حليمُ
فهناك يُقبل ما تقولُ ويُقتدى* بالقول منك وينفع التعليمُ

نسـأل الله العافيـة.
وإذ بطل الاحتجاج بالآية على أفضليّة أبي بكر بن أبي قحافة، فاعلم أنّ آيات الكتاب المجيد والفرقان الحميد دلّت على أفضليّة سيّدنا ومولانا وإمامنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام.
وقد جمع الحاكم الحسكاني جملةً صالحةً منها في كتاب «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» وكذا أصحابنا ـ رحمهم الله ورضي عنهم ـ في مطوّلات زبرهم الكلامية ومختصراتها، فمن شاء فليرجع إليها وليقف عليها.
والحمد لله على هدايته لدينه، والتوفيق لِما دعا إليه من سبيله، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وآله الناهلين الرحيقَ المختوم من سلسبيله.

* * *



## المـصـادر

1 ـ الإتقان في علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم .
2 ـ أسباب النزول ، لعليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري ، ط البابي الحلبي، مصر .
3 ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البرّ النمري القرطبي ـ المطبوع بهامش الإصابة ـ الطبعة الأُولى سنة 1328 هـ .
4 ـ أُسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعزّ الدين ابن الأثير الجزري ، ط دار الشعب ، مصر سنة 1393 هـ .
5 ـ الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأُولى سنة 1328 هـ .
6 ـ بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية ، للشريف العلاّمة أحمد بن موسى بن طاووس ، تحقيق السيّد علي العدناني الغريفي، ط مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، سنة 411 هـ .
7 ـ تاج العروس من جواهر القاموس ، لمرتضى الزبيدي ، ط المطبعة الخيرية بمصر سنة 1307 هـ .
8 ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ط مطبعة السعادة بمصر سنة 1349هـ .
9 ـ تاريخ الخلفاء ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط مطبعة السعادة سنة 1371 هـ .
10 ـ تاريخ الطبري ، لمحمّد بن جرير الطبري ، ط مصر .
11 ـ تذكرة الحفّاظ ، للحافظ شمس الدين الذهبي ـ ط حيدر آباد سنة 1377 هـ .
12 ـ الترغيب والترهيب ، للحافظ زكيّ الدين المنذري ، تحقيق

مصطفى محمّد عمارة ، ط مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
13 ـ تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلّي وجلال الدين السيوطي ـ بهامش أنوار التنزيل للبيضاوي ـ ط مصطفى البابي الحلبي ، مصر سنة 1388 هـ .
14 ـ تنوير المقباس في تفسير ابن عبّاس ، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآبادي ـ بهامش الدرّ المنثور ـ ط المطبعة الميمنية بمصر سنة 1314 هـ .
15 ـ تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ط دار إحياء التراث العربي سنة 1412 هـ .
16 ـ جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري) ، لمحمّد بن جريرالطبري ، ط المطبعة الأَميرية ببولاق سنة 1330 هـ .
17 ـ حاشية العطّار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع ، ط دار الكتب العلميّة ، بيروت .
18 ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، ط الميمنية سنة 1314 هـ .
19 ـ دلائل الصدق ، للعلاّمة الشيخ محمّد حسن المظفّر ، أوفسيت منشورات بصيرتي ـ قم .
20 ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي) ، لشهاب الدين محمود بن عبدالله الآلوسي ، ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
21 ـ زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج ابن الجوزي ـ الطبعة الأُولى سنة 1388 هـ ـ ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .
22 ـ شرح الكافية ، لنجم الأئمّة الحسن بن محمّد الاسترآبادي ، ط الآستانة (شركة الصحافة العثمانية) سنة 1310 هـ .
23 ـ شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد المعتزلي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط سنة 1385 هـ .
24 ـ صحيح البخاري ، لمحمّد بن إسماعيل البخاري .
25 ـ صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجّاج النيسابوري .

# ( 56 )

26 ـ الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة ، للقاضي الشهيد نور الله التستري ، تحقيق جلال الدين الأُرموي ، ط مطبعة النهضة ، طهران سنة 1367 هـ .
27 ـ عناية القاضي وكفاية الراضي ، لشهاب الدين الخفاجي (حاشية البيضاوي) ط دار الطباعة العامرة ببولاق ، مصر سنة 1283 هـ .
28 ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تفسير النيسابوري) المطبوع بهامش تفسير الطبري ، للحسن بن محمّد النيسابوري ، ط المطبعة الأميرية بمصر سنة 1328 هـ .
29 ـ فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي عليه السلام ، للحافظ أحمد بن الصدّيق المغربي ، ط النجف ، تحقيق محمّد هادي الأميني .
30 ـ فضائل الخمسة من الصحاح الستّة ، للعلاّمة الفيروزآبادي ، ط مؤسّسة الأعلمي ، بيروت سنة 1402 هـ .
31 ـ قرب الإسناد ، للشيخ الجليل أبي العبّاس عبدالله بن جعفر الحميري ، ط مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم سنة 1413 هـ .
32 ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة ، للحافظ شمس الدين الذهبي ـ ط .
33 ـ لباب النقول في أسباب النزول ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، ط مصطفى البابي الحلبي ـ مصر .
34 ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ، للإمام أبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي ، أوفسيت المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران .
35 ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين الهيثمي ، ط مطبعة القدسي سنة 1352 هـ .
36 ـ مروج الذهب ، لأبي الحسن عليّ بن الحسين المسعودي ، ط مطبعة السعادة سنة 1948 م .
37 ـ مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل ، لمحمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط مطبعة مصطفى

# ( 57 )

البابي سنة 1381 هـ .
38 - المستصفى من علم الأُصول ، لأَبي حامد الغزّالي ، ط المطبعة الأَميريّة بمصر سنة 1325 هـ .
39 - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط الميمنيّة سنة 1313 هـ .
40 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأَحمد بن محمّد الفيّومي ، أُوفسيت منشورات دار الهجرة - قم .
41 - المطوّل في شرح تلخيص المفتاح ، لسعد الدين التفتازاني ، ط إسطنبول سنة 1330 هـ .
42 - مفاتح الغيب (التفسير الكبير)، لفخر الدين الرازي، ط المطبعة البهيّة - مصر .
43 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للحافظ شمس الدين الذهبي ، ط مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة 1382 هـ .
44 - الميزان في تفسير القرآن ، للعلاّمة السيّد محمّد حسين الطباطبائي ، ط مؤسّسة الأَعلمي ، بيروت .
45 - هدي الساري - مقدّمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ط دار الريّان للتراث ، مصر سنة 1407 هـ .

* * *